

# الفاعلية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية

## خضر عباس عطوان

مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين.

### مقدمة

اتجهت معظم الدراسات السياسية الراهنة إلى رصد علاقة المعلومات بالتحويلات الثقافية أو بالتطورات الاقتصادية. في هذه الدراسة أردنا الانتقال إلى دراسة جانب آخر تتمتع فيه المعلوماتية بحظوة، ألا وهو ميدان السياسات الخارجية وركيزتها الأساسية القوة والفاعلية. وتتأتى أهمية الدراسة من كون المعلوماتية قد غيرت قناعات سابقة في تصريف السياسة الدولية والمبنية على استخدام علاقات القوة التقليدية التي تغلب عليها الصبغة العسكرية. ولسنا في معرض إيراد جدوى أو عدم جدوى اللجوء التقليدي إلى عناصر القوة، ولكن في عصر المعلوماتية، وإن بقيت عناصر القوة التقليدية ذات تأثير في إحداث التغيير المطلوب، بيد أن تبرير اللجوء إليها ليس بالأمر اليسير. ففي هذا العصر صارت تتجلى الفرص والقيود الدولية، كما تتضح نوعاً ما سبل تغيير شكل المستقبل (الممكن والمحتمل)، وتبقى فاعلية السياسات الخارجية مرتهنة بالقدرة على المواءمة بين الوسائل والغايات وعلاقات القوى.

وفي هذه الدراسة نهدف، عبر رؤية تحليلية، إلى بيان تأثير التغيير الذي أحدثته المعلوماتية في البيئة السياسية الدولية على وسائل وأساليب تنفيذ السياسة الخارجية لمختلف الدول، وفقاً لإمكاناتها، وذلك في إطار زمني هو المستقبل المتوسط. وفيها نبحث، أيضاً، عن فاعلية للسياسات الخارجية في عصر أصبح الإقناع فيه يعتمد على المعلومات الحقيقية الموضوعة في إطار تحليلي مقبول، وليس على تبني شعارات أيديولوجية براقية، مهما كانت عناصر القوة التي تمتلكها. وهو ما ينطبق حتى على علاقات القوة، التي يتعذر استخدامها في البيئة الراهنة من دون أن تسبقها مبررات كافية تسبغ الشرعية على استخدامها.

لقد فتحت أبواب الفيضان المعلوماتي على مصاريعها، وأمام تياره الجارف ليس هناك إلا بديلان<sup>(١)</sup> إما التفاعل مع هذا التيار وإما أن يكتسح الأطراف غير المستعدة له. والمشكلة

(١) نبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقنية (التكنولوجية)»، ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

التي نواجهها بالتحليل هي صعوبة التنبؤ بما سيؤول إليه اعتماد سلوك القوة في بيئة السياسة الدولية الراهنة أو المحتملة/الممكنة. فهذه البيئة صارت تفرض قيوداً على استخدام الوسائل السياسية القسرية في التأثير وطلب الفاعلية. كما صارت تتيح مجالات جديدة.

ولذلك نرى «الفرض» أن المعلوماتية غيرت بيئة السياسات الخارجية، وصارت تفرض على تلك السياسات تدارك التغيير في بنيتها، أي في بنية السياسات وأساليب تصريفها لعلاقات القوة، إذا ما أرادت أن تكون فاعلة. وسنتبنى، في التعامل مع الفرض المشار إليه، استخدام المنهج الاستشفائي الذي يتيح مجالاً أكبر في استخدام الأدوات لماذا وكيف. وفي ضوء ذلك نتساءل، ما الذي أحدثته المعلوماتية في السياسات الخارجية؟ هل بقيت هياكل تصريف علاقات القوة التقليدية قائمة؟ وما الأوجه الجديدة للقوة وطلب الفاعلية في السياسات الخارجية؟

وفي ضوء التقديم أعلاه سنتناول الموضوع بخمس فقرات أساسية: في الأولى معالجة وصفية للمصطلحات. وفي الثانية تناول للأساليب التقليدية للفاعلية السياسية الخارجية. أما محور الفقرة الثالثة فهو السؤال عن كيفية تأثير المعلوماتية في عملية صنع السياسات الخارجية. وفي الفقرة الرابعة تناولنا كيفية تأثير المعلوماتية على علاقات القوى الدولية، أما الفقرة الأخيرة، فتتعلق بأساليب طلب الفاعلية الخارجية.

## أولاً: المعلوماتية، السياسات الخارجية: المفاهيم

إن تحديد المفاهيم هو خطوة أولى نحو تسهيل إيصال لغة الكاتب إلى القارئ. وفي إطار موضوع الدراسة الذي نحن بصدده، سنبين معنى المعلوماتية والسياسة الخارجية والقوة، بوصفها الأركان المهمة فيها. في ما يتعلق بمصطلح المعلوماتية<sup>(٢)</sup>، فنحن نطلقه على الاستخدام المكثف للبيانات في مجالات الحياة المختلفة من علمية وصناعية وتجارية وسياسية... وبالشكل الذي يوفر للشخص، فرداً كان أو مؤسسة، بيانات معالجة تساعده في الوصول إلى دقة في الإنجاز، وسرعة في الأداء، وتكثيف في الجهد. وبذلك ترتفع قيمة المعلومات إلى المستوى الذي يجعلها واحداً من عناصر القوة المعاصرة؛ ولربما أهمها. وهذا ما يتحقق بفعل التقدم التكنولوجي في مجال إنتاج المعلومات وإيصالها وتوزيعها. ولعل أبرز صور عصر المعلوماتية هي شبكة المعلومات الدولية، الفضائيات.

(٢) هناك خلاف أكاديمي حول تعريف المعلوماتية، فالدكتور سلمان رشيد يرى أنها مزيج من تكنولوجيا الحاسبات والإلكترونيات. انظر: سلمان رشيد سلمان، *المستقبلية، موسوعة علوم: العدد ٩* (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٩٦). ص ٢٩، وتذهب الدكتورة هدى راغب عوض إلى أنها مجموعة الاتصالات الكونية والإلكترونية التي يمكن أن تنقل المعلومات تواء من أي مكان إلى أي مكان آخر في الكون. انظر: هدى راغب عوض، «سيادة المعلومات»، *السياسة الدولية*، السنة ٣٢، العدد ١٢٦ (نشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦)، ص ٢٦٢. ويذهب الدكتور يوسف الحلباوي إلى كونها النشاطات الخاصة بإنتاج وتشغيل وتخزين ونقل ومعالجة ونشر المعلومات. انظر: يوسف الحلباوي، *التقانة في الوطن العربي: مفهومها وتحدياتها*، سلسلة الثقافة القومية: ٢١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٩٢. وللتوثيق، نحن في دراستنا هذه أقرب إلى تعريف الدكتور الحلباوي.

أما السياسات الخارجية فتكاد تلتقي (نسبياً) <sup>(٣)</sup> الدراسات السياسية، إلا أنها مجمل سلوكيات الدول، الهادفة والموجهة صوب البيئة الدولية بهدف تغيير عناصر تلك البيئة، بما يضمن للدولة المعنية وضعاً دولياً أفضل، سواء أكان ذلك مرتبطاً بتعظيم العوائد والفرص، أم التقليل من الكلف والكوابح، القائمة أو المتصورة.

وفي ما يتعلق بالقوة، فهي وسائل إيقاع التأثير الهادف في الغير. ونجاح التأثير يتطلب امتلاك الإرادة السياسية لاستخدامها. وعناصر القوة عديدة، منها العسكرية والاقتصادية والثقافية... والسياسات الخارجية تقوم على القوة في جانب مهم منها، وتعتمد عليها. فالبيئة الدولية قد تضع مجالاً للأخلاقيات وللاعتبارات القانونية الدولية، ولكن من دون عناصر قوة داعمة لا سبيل للاجتهاد بحدوث تحولات إيجابية في مواقف تلك البيئة من جانب صاحب الشأن. وعلى مقدار عناصر القوة المملوكة أو المتاحة (أي التي يتيحها توافر بيئة خارجية ميسرة لأفعال الدولة) يكون حال سياسات الدول نجاحاً أو فشلاً، وبالطبع المسألة هنا مقرونة بامتلاك الإرادة السياسية لاستخدامها. فالدول، - إما أن تمتلك عناصر قوة تتيح لها هامشاً واسعاً للمناورة، وأحياناً فرض الأنموذج الذي تريد، من حيث القيم والسلوكيات، إذا ما توافرت على إرادة استخدامها سياسياً، - وإما أنها لا تمتلك تلك العناصر. ومن ثم، فإما أن تكون سياساتها في الحالة الأخيرة عبارة عن خطاب سياسي في الغالب، وإما أن تراجع سلم أولوياتها صوب المزيد من السلمية (التعاون مع الآخر، نبذ الأساليب القسرية..) في تحقيق غاياتها، أو في أفضل الأحوال الارتباط بعلاقات أمنية مع قوى كبرى.

## ثانياً: السياسات الخارجية والأساليب التقليدية لتصريف علاقات القوة

على مر العصور، لم تجد السياسة نفسها مفصولة عن القوة؛ فسياسة أي دولة تعبير عن مصالحها، ويعبر عنها باتجاهات (سلوكيات) ما، وهذه الاتجاهات تحتاج إلى تملك عناصر القوة لتحقيقها. وأكثر ما تتجلى العلاقة بينها، أي بين القوة والسياسة، في إطار السياسات الخارجية. فالمعيار في نجاح السياسة هو تحقيق غاياتها، وغايات السياسة الخارجية تتحدد بشكل عام في إيقاع التأثير في البيئة الخارجية بقصد ضمان وضع دولي أفضل. وهنا، تدعم خيارات السياسة وتوجهاتها بعناصر القوة القائمة في تلك الدولة؛ وفي أحيان أخرى على ما تتيحه البيئة الدولية من عناصر قوة مضافة إلى الدولة المعنية، سواء عبر تحالفات أو تعاون، أو عدم التحالف بالضد منها.

وبلاحظ أن ليست كل نماذج السياسات الخارجية (علاقات القوة) ناجحة. فإذا ما طرحت دولة، ولتكن A، نظام أولويات معين وكانت عناصر القوة التي تتوفر عليها لا تتيح

(٣) انظر مثلاً: مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: إطار نظري (بغداد: بيت الحكمة، ١٩٩٠)، ومحمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط ٢ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ٧ - ٦٧.

تحقيق ذلك النظام، فإيقاع التأثير في الغير، الذي هو ركيزة علاقات القوة، ستقل احتمالاته. وما يهمنا هنا هو الأنموذج العقلاني (إيقاع التأثير في الغير)، أي التصريف الرشيد والموازنة الدقيقة بين السياسات الخارجية (الغايات)، وعلاقات وعناصر القوة (الوسائل). لقد شهدت سياسات القوة، خلال مراحلها التاريخية، تغييراً في شكلها، إذ اختلفت الغايات التقليدية لاستخدام القوة بين الدول، وانتقلت من التمكن من احتلال أقاليم العدو والسيطرة عليها وعلى مواردها، إلى الرغبة في تدمير إمكانات العدو المادية، بل انتقلت من التركيز على استخدامات القسر والإكراه ضد الآخر بغية تحقيق غايات محددة (إخضاعه للسيطرة أو الحد من حريته)، إلى التركيز على إيقاع التأثير الهادف في سلوك الآخر<sup>(٤)</sup>. وعموماً، لجأت السياسات الخارجية إلى واحد من ثلاثة أساليب تقليدية في تصريف علاقات القوة<sup>(٥)</sup>:

١ - **الإقناع**، ومعناه لجوء الدولة، A مثلاً، إلى عرض فوائد اتخاذ موقف ما أو اتباع سياسة معينة من قبل الدولة B، وهذا يتوقف على قدرة الدولة A ومهارتها في عرض المنافع التي يمكن أن تحصل عليها الدولة B عند استجابتها لموقف أو سياسة معينة. كذلك قناعة الدولة B بمدى المنافع التي يمكن الإفادة منها أو جنبها من خلال العروض التي تقدمها الدولة A.

٢ - **الردع**، ويقوم هذا الأسلوب على إقناع الدولة B بأن هناك أوضاعاً استراتيجية مفروضة لا تمكنها من القيام بما ترغب في فيه، وبأن مصالحها تقتضي القيام بما يفرضه الطرف الرادع (دولة A) عليها، وإلا ستكون الخسائر التي ستعرض لها، أو التي سيتوجب عليها دفعها أكثر من المكاسب التي تتوقع الحصول عليها من عملها الذي ترغب فيه.

٣ - **الإرغام**، وفيه تقدم الدولة B على سياسة وهي مجبرة عليها بفعل التهديد الموجه ضدها من قبل الدولة A بمعنى آخر، إن ثمن رفض الدولة B تنفيذ السلوك المرغوب فيه من قبل الدولة A سيكون أكثر بكثير من ثمن تنفيذها.

تشكل الفترتان السابقتان مدخلاً للموضوع، والآن علينا فهم الكيفية التي تمارس بها المعلوماتية تأثيرها في تغيير نمط السلوك السياسي الخارجي باتجاه البحث عن عناصر القوة والفاعلية، سواء ما تعلق منه بالبيئة الداخلية للسياسات الخارجية، أم المتعلق منه بالبيئة الخارجية، أي بمدى الحرية في اعتماد منهج دون آخر في تصريف تلك السياسات.

## ثالثاً: المعلوماتية وصنع السياسات الخارجية

في البدء، نتساءل، كيف تؤثر المعلوماتية في عملية صنع السياسات الخارجية، ولماذا؟

(٤) انظر: سليم فرحان جيثوم، «أثر المعلومات والاستراتيجية في توزيع القوة»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٠)، ص ٨٥ - ٨٦.

(٥) عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٥)، ص ١٦ - ١٧.

من الحقائق أن من دون معرفة البيئة التي تبني عليها السياسة الخارجية تصبح هذه الأخيرة بلا أساس موضوعي. والمعلومات، بوصفها بيانات تمت معالجتها، تساعد في معرفة تلك البيئة، كما تؤدي مهمة أساسية في ترشيد وعقلنة تلك السياسة عبر تعريف الموقف السياسي، واختيار أفضل بدائل التعامل معه.

والسلوك السياسي الخارجي (وهو مرحلة لاحقة على عملية صنع السياسات الخارجية)، يعنى باختيار بديل من بين مجموعة بدائل مقترحة، قابلة للتنفيذ. وهذا ما يقترن بكيفية إدراك صانع القرار السياسي للموقف ولأساليب التعامل معه، وبتفهم لما يفرضه الموقف من بدائل ممكنة، وتؤدي المعلوماتية في كلا الحالتين دوراً مركزياً يصعب التخلي عنه.

**١ - المعلوماتية وإدراك/تصور صانع القرار السياسي الخارجي:** يبدي صانع القرار في أي دولة استجابة أو ردود أفعال محددة إزاء أي موقف ينطوي على تأثير مباشر، أو غير مباشر، على تحقيق أو حماية مصالح وأهداف دولته. ونوع الاستجابة تلك أو رد الفعل الذي يبديه يحدد بدائله ومن ثم يحدد نوع السلوك السياسي الخارجي لدولته إزاء ذلك الموقف. الإشكالية لا تكمن هنا، فهذه الخطوات منطقية وبديهية، لكن ما هي عقلانية البدائل المطروحة؟

يلاحظ أنه كلما زادت المسافة بين الموقف (على حقيقته الموضوعية) وبين تغليب صانع القرار لانتباطاته في تعريف ذلك الموقف، زادت في المقابل عدم عقلانية البدائل السياسية المطروحة. والعكس صحيح أيضاً. فإدراك أو تصور صانع القرار<sup>(٦)</sup> هو الذي يحدد الخطوة اللاحقة في صنع السياسات، ألا وهي تعريف الموقف والاستجابة له.

والمعلوماتية (حقائق وبيانات مجردة تمت معالجتها) تضع الحدود النظرية لإدراك أو تصور صانع القرار السياسي الخارجي للموقف المطروح. فعلى ضوءها يتحدد جانب أساسي من موضوعية وعقلانية ذلك الإدراك أو التصور.

بعد أن تصل إلى صانع القرار المعلومات عن موقف سياسي ما، تحفز أو تثار خصائصه الفردية من معان ومعلومات وتصورات حول ذلك الموقف، وتحفزه أو تثيره للدخول في عملية مقارنة بين الاثنين (المعلومات الجديدة، وما يختزن في ذاكرته) لتوليد تصور لكيفية التعامل مع الموقف، أي تحديد استجابة أو رد فعله حياله.

وكما هو الحال مع المعلومات، هذه الخصائص قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على عقلانية التعامل مع الموقف السياسي. فالتمرس في صنع السياسة الخارجية، كذلك الحال بالنسبة إلى الأنساق العقائدية لصانع السياسة الخارجية، أي كيفية إدراكه أو تصوره لما هو كائن، ولما كان، ولما قد يكون ولما يجب أن يكون، نقول إن ذلك يؤثر على السماح بمرور أو رفض معلومات

(٦) نعرف عملية الإدراك أو التصور السياسي بأنها عملية استقبال الحوافز الخارجية (الأحداث/السياسات) على شكل مدخلات (معلومات)، وتفسيرها لترجمتها إلى معانٍ ومفاهيم تساهم في تحديد البدائل، واختيار القرار، وبالتالي إظهار سلوك مناسب إزاءها.

معينة. المهم هنا، أن التشوهات وسوء الإدراك أو التصور يمكن أن يصاحب عملية استيعاب المعلومات وتفسيرها، ويعود ذلك إلى وجود الانتقائية أو ثقة صانع القرار في تغليب أنساقه العقائدية<sup>(٧)</sup> في اختيار وتفسير المعلومات الجديدة. أو ربما يكون إرسال المعلومة قد تم بشكل مشوه أو غامض<sup>(٨)</sup>. وعموماً، تقلل زيادة الاعتراض من قبل الأنساق العقائدية للمعلومات من مستوى ودرجة الاستجابة الموضوعية في الإدراك/ تصور الموقف السياسي الخارجي، وترفع من مستوى رد الفعل الذي يغلب العناصر الذاتية إزاءه. والعكس صحيح أيضاً.

وفي ضوء ما تقدم، يضع صناع القرار السياسي الخارجي تعريفاً ذاتياً للموقف المراد التعامل معه.

**٢ - المعلوماتية وتعريف الموقف السياسي الخارجي:** في ظروف الاعتمادية وتأثير وسائل الاتصال، لا بد لأي موقف سياسي دولي أن يؤثر على الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا ما يفرض عليها إبداء الاستجابة أو رد فعل نحوه وفقاً لدرجة تأثيره في مصالح وغايات الدولة المعنية. وبدوره يكون مستوى الاستجابة متوقفاً على ثلاثة مكونات أساسية هي:

(أ) حدة التهديد للقيم السياسية، التي يدركها النظام السياسي جراء التفاعل مع الموقف السياسي؛

(ب) عدد بدائل التعامل مع الموقف؛

(ج) الفترة الزمنية المتاحة للوصول إلى إقرار أنجع تعامل مع الموقف السياسي الدولي.

إن غايات ومصالح دولة ما معرفة، لكن الشيء غير المعروف هو تعريف الموقف في التفاعلات الدولية، ودالته للمكونات السابقة، ودرجة حساسية الدول الأخرى فيه.

وبشكل عام، إن الموقف الدولي هو العلاقة بين الحوادث السياسية والغايات التي تنشدها الدول، والمتغيرات التي تحيط بالحدث والتي تكون موضع اهتمام صناع السياسة. ويمكن حساب تأثير دولة، ولتكن A، في موقف سياسي ما كالآتي: التأثير المباشر للدولة A في الموقف، مضافاً إليه التأثير غير المباشر للدولة A في علاقة دول أخرى، ولتكن B، C، D، ... لها صلة بالموقف نفسه. ولكن، ماذا يعني الموقف بالنسبة إلى الدولة A؟

ترتبط الدولة A بالموقف السياسي من خلال المكونات السابقة. ولا يمكن حساب دلالة تلك المكونات ما لم يتم نقل الموقف السياسي من حالته الحركية السياسية الموضوعية إلى دالة نفسية لدى صناع القرار في الدولة A، أي كيف يفهم صانع القرار الموقف السياسي، وتؤدي المعلومات دور المتغير الموضوعي في هذه العلاقة. فكم هي المعلومات وما نوعها هما اللذان

(٧) لا نتحدث عن نظم أيديولوجية معينة، إنما لكل إنسان، وضمنه صانع القرار ومتخذه، نظام قيم معين ينعكس على طريقة التفكير، وكيفية التصرف، للتنبؤ.

(٨) انظر: أنس أكرم محمد، «نظم المعلومات ودورها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي»، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩)، ص ١١٢ - ١١٣.

يحددان اقتراب الدالة النفسية لصناع القرار المدركة للموقف من حقيقته الموضوعية، أو الابتعاد عنها تجاه تعلية الانطباعات الفردية غير الموضوعية. فالمعلومات الكافية، الدقيقة والمناسبة تساعد على تعريف الموقف وتعريف مكوناته المختلفة بشكل مفصل. وهذا ما يبني أساساً جيداً لتحديد موضوعي لبدائل التعامل اللاحقة من قبل الدولة A - لكن، وكما أشرنا، هناك دوراً لا يمكن إنكاره لانطباعات صانع القرار في فهم الموقف السياسي، ويعود ذلك إلى عدم تحقق المعرفة الكاملة بالموقف الدولي، فطابع الالاقين في السياسة الدولية قائم. كما يشوب الشك علاقة المعلومات المتوفرة بالموقف، وفي أفضل الأحوال قد لا تحبذ بعض المراجع التعامل مع بعض المعلومات التي تتعارض مع أنساقها الفكرية.

ونتساءل، كيف أثرت المعلوماتية على البيئة الخارجية للسياسات الخارجية، وبالتحديد في أنماط تصريف علاقات القوى الدولية، وكيف تستجيب تلك السياسات لهذا التأثير بما يعظم من فاعليتها؟

لقد صارت المعلوماتية تدفع نحو تبلور وعي كوني عبر الدول، ربما يلتقي مع الوعي الوطني أو قد يبتعد عنه. ويدل على ذلك ما يظهر من آراء مشتركة إزاء بعض القضايا العالمية: البيئة، السلام، الحرب... فكيف ستتصرف البلدان إزاء هذه الظاهرة؟ بمعنى كيف ستتصرف للتأثير في هذه الظاهرة التي قد تكون طرفاً فيها، أو في الأقل كيف تحتوي تأثيراتها عليها؟

يضاف إلى ذلك أن القوة باستخداماتها المختلفة وأوجهها المتعددة ظاهرة إنسانية تقترب بالسياسة، ولم يجد المجتمع الدولي مفرّاً من الاعتراف بها في مختلف العصور. فما الذي غيرته المعلوماتية من طبيعة هذه الظاهرة؟

## رابعاً: المعلوماتية وعلاقات القوى السياسية الدولية

لقد أشرنا في فقرة سابقة إلى سياسات القوة التي تعتمدها الدول، أما هنا فسنبين العلاقة بين المعلوماتية والقوة، وكيف أصبحت النظرة للقوة تتطلب رؤية جديدة تتفق وتما مع التغيير الذي أصاب مكوناتها الأساسية، وبيئتها المحيطة.

في البدء، نرغب في الإشارة إلى أن عصر المعلوماتية بات حقيقة قائمة، رغم تباين ولوج الدول والشعوب إليه. ولعل أبرز خصائص هذا العصر هي<sup>(٩)</sup>:

- أ - التسارع في الانفجار المعرفي. مثلاً، ارتقت سرعة المواصلات من ٢٠ كم/ساعة عند اختراع العجلة عام ١٦٠٠ ق.م. لتصبح اليوم ٥٠٠٠ كم/ساعة في الصاروخ...
- ب - انهيار الفواصل الجغرافية، فلم تعد الطبيعة عائقاً أمام التفاعل، بمختلف جوانبه.

(٩) رأفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، قضايا استراتيجية؛ العدد ١٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٩ - ١١.

ج - اللازمية. وأهم ما في هذا العصر أن الفاصل الزمني بين الفكرة وتنفيذها سائر نحو التقلص.

د - تساؤل قيمة المكونات المادية؛ إذ تزايد المكون المعرفي بالمنتجات، وتوافرت خاصية إحلال الموارد واستبدالها، وأخذت المنتجات تميل أكثر نحو زيادة الجودة وزيادة في تركيب المادة المستخدمة، وقلة التكلفة.

وتزامن ذلك<sup>(١٠)</sup> مع جملة من المتغيرات التي ستكون الدول وسياساتها الخارجية خاصة متعرضة لها، في إطار هذه البيئة، ومن أهم هذه المتغيرات:

١. أولوية العلم: فواحد من شواغر هذا العصر هو علو شأن العلم، وقيادته لمعظم أوجه النشاط السياسي الفكري والاقتصادي...

٢. علمية السياسة: فالسلطة السياسية ستقترب من الذهنية العلمية حيث تعمم النتائج العلمية، وتضعف التصريفات العفوية، والأحكام المسبقة والنزعات الشخصية... في تصريف السياسة.

٣. تلبية شأن الصدقية: فالحقائق صارت طافية أمام (الجميع). كما أن السياسات يمكن تقويمها بمعطيات ومؤشرات رقمية لا تدع مجالاً لتغيب الصدقية أو رفع الشعارات.

٤. عالمية التفاعل السياسي: بمعنى تصاعد الاعتمادية العالمية، وتجلي أثر وسائل الاتصال والمواصلات المتقدمة، وظهور ملامح تكوين إنساني جديد، تقل فيه أو تسقط النزعات العنصرية - الانعزالية.

وفي إطار هذه البيئة سيزداد الاعتماد على المعرفة المنظمة وأنظمة الذكاء الصناعي... بقصد معالجة التنوع والشمولية اللذين يمتاز بهما التفاعل العالمي والتعامل معهما<sup>(١١)</sup>.

وبالتالي، ستكون السياسات المستجيبة لهذه المتغيرات - وقد لا تعني الاستجابة القبول التلقائي بقدر ما يفيد التفاعل في إطارها وعدم إنكارها - أكثر فاعلية مما عداها، ما دام جزء مهم من نجاعة أي سياسة يتوقف على مدى ملاءمة الأساليب المتبعة مع بيئة السلوك السياسي.

ولما كانت السياسات الخارجية قائمة على غاية تهيئة البيئة المحيطة (أطراف/قضايا) بشكل دائم وبما يتواءم وقدرة الدولة في تحقيق مصالحها أو حمايتها، ففي السياق ذاته، ستكون هذه النجاعة مركزة على التأثير في سلوك الغير، أو بدرجة أدنى خفض قيمة تأثير سلوك الآخر على السياسات المعنية. ومجالات التأثير المتاحة أمامها هي أنساق ومدركات ورؤيا الأفراد، الأنساق والمدركات والرؤيا الاجتماعية، وأنساق السياسات الخارجية. وهذه

(١٠) صبري مصطفى البياتي، العروبة بين هوية الإسلام.. ومستلزمات الانبعاث، دراسات حضارية: ٢ (عمّان: المؤسسة العربية الدولية للتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٣٤ - ٣٥.

(١١) عمرو الجويلي، «العلاقات الدولية في عصر المعلومات»، السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨٥ - ٨٦.

المجالات الثلاثة مترابطة، فالأفراد تتوجه صوبهم معظم سياسات بلدانهم العامة، بينما يمثل المجتمع الرأي العام الداعم لتلك السياسات، في حين تعد السياسات الخارجية في أحد أوجهها مظهراً لعلاقات القوى، ولواقع حال المجالين، الأفراد والمجتمع. ومما سهل توافر المقدرة على التأثير في هذه المجالات أن الأيديولوجيات الشمولية قد ضعفت<sup>(١٢)</sup> - وبعضها زال من الخريطة العالمية. وصار بعض الأفراد وقطاعات من المجتمع يستجيب للبيئة الخارجية أكثر من استجابته لمطالب سياسات دولهم. كما أن ترابطات البيئة العالمية الراهنة لا تتيح من المنظور العقلاني التضحية بكافة العلاقات مع دول أخرى بسبب خلاف حول موضوع تجاري أو مالي أو حدودي... وهذا ما يجعل السياسات الخارجية في أحيان عديدة (خاصة في الدول المتوسطة القوة والصغيرة) قابلة للتشكيل بفعل عوامل خارجية، أي علاقات القوة مع القوى الأخرى، والقدرة على التأثير في المجالات المترابطة الثلاثة الأنفة الذكر (الأفراد والمجتمع والسياسات الخارجية).

وقبل الإشارة إلى كيفية زيادة فاعلية السياسة الخارجية، لنرجع خطوة إلى المعلوماتية، ونسأل ما الذي أحدثته من تغيرات سياسية بالشكل الذي تتطلب معه ارتقاء الاستجابة إلى مستوى التغير الحاصل؟

لا تعرف السياسة الخارجية الثبات؛ فتغير في أحد أبعادها المكانية، الزمانية، والموضوعية يؤدي إلى ضرورة التعامل مع التغيير والوصول إلى حالة التكيف مع الأوضاع التي أوجدها. ولما كانت السياسات الخارجية تتوخى الفاعلية، بذلك تصير السياسات الخارجية عبارة عن عملية بحث متواصل عن عناصر الفاعلية.

وهنا، نتلمس أثر المعلوماتية في إدراك صناع القرار للتغيير الذي حدث في أحد أبعاد سياسات دولهم، وفي إعادة توصيف بيئة السلوك السياسي. والأهم من ذلك، يلاحظ، أن المعلوماتية صارت تمهد لإحداث التغييرات السياسية (الدولية) الآتية:

أ. **اتساع إمكانات الحركة السياسية للقوى الفاعلة.** ترفد المعلوماتية الدول بالرؤية المناسبة عن الجوانب التي تضاعف الحركة السياسية؛ وتلك التي تسهم في استثمار الإمكانات المعطلة. ومن ثم ستكون القوى التي تستحوذ على المعلومات المناسبة، ونقصد بها القوى الكبرى غالباً، أكثر قدرة على التعامل مع البيئة المحيطة بها،

ب. **تغيير أشكال الصراع السياسي.** فالمعلوماتية عدلت من أشكال الصراع، طالما أن شكل الصراع يتوقف على (كم ونوع) النتائج السياسية المترتبة عليه، والقابلة للتقويم معلوماتياً. فالسلاح النووي قد عطل، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، من إمكانية رفع مستوى الصراع إلى مستويات حرجة، لإدراك القوى المالكة له نوع النتائج السياسية التي يمكن أن يجلبها استخدام ذلك السلاح. لذلك، تظهر أشكال الصراع القسري بين الوحدات غير المتكافئة، في حين يبقى صراع الوحدات المتكافئة، النووية، ضمن حدود دنيا (مقبولة

(١٢) تايلور بروس، «الإنترنت والسياسة الأمريكية تجاه كوبا»، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٤٢ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٢٩٨ - ٣٠٠.

ومحددة)، أي في مجالات الندرة والمجالات التي لا تسمح لغير طرف واحد بإشغالها؛ وهي غير قسرية غالباً. وأدت المعلوماتية الدور المهم في تعميم تلك النتائج وإبراز ذلك الإدراك.

**ج. تعزيز سلطة القوى الكبرى.** تنتهي أشكال التغيير السابق إلى أن تصبح القوى الكبرى قادرة على مضاعفة تأثيرها (مداه، كثافته ومستواه...) إلى أقصى مجالات (أطراف/قضايا) ممكنة. ويرجع ذلك إلى سرعة استجابتها للتغيرات الدولية، إن لم تكن هي نفسها صانعة لتلك التغيرات.. كما أن هذا التعزيز أصبح لا يقتصر بشرط انسجام المكانة، فالقدرات الشاملة والكاملة غير متوافرة لقوة واحدة في البيئة السياسية الدولية الراهنة. ومن ثم، العبرة هي في امتلاك الدولة للمكونات السياسية المؤثرة عالمياً، كأن تكون العسكرية أو الاقتصادية..

بيد أن ما تقدم لا ينفي أن المعلوماتية قد عززت مكانة وسائل جديدة أمام تلك القوى لتنفيذ سياستها، مثلاً الوسائل الثقافية.. كما أنها كرست التغيير في معادلة الكم والنوع، فلا فائدة، اليوم غالباً، من امتلاك قدرات عسكرية تقليدية هائلة بوجه خصم يمتلك قدرات عسكرية غير تقليدية، وإن كانت محدودة.

**د. صعود التكنوقراط في سلم القوى متخذة القرار أو المؤثرة فيه.** ستصير السياسات الخارجية عبارة عن حسابات رقمية تشرك دولها في أية عملية سياسية دولية مهما كان إطارها الأيديولوجي، دفعاً لكلفة سياسية قد تصيبها، أو طلباً لمنفعة، ربما تحصل عليها. هذا من جانب، ومن جانب آخر ستبرز الحاجة إلى مختصين يفهمون اللغة الرقمية للسياسات الخارجية الراهنة (صنعاً وتنفيذاً).

والجانب الاقتصادي غير معفى من تلك التغيرات. وهذا ما يظهر في جانبي الاقتصاد القومي والدولي، فعلى الجانب القومي هناك إعادة هيكلة للاقتصاد خاصة ما يتعلق بازدياد حجم ومكانة قطاع الخدمات والمنتجات الرقمية – المعرفية، وهبوط مكانة الوحدات الإنتاجية الصناعية، وأيضاً تغير هيكلية الموارد. فالاستخدام الكثيف للمادة الأولية قد تلاشى نسبياً، وظهرت معدلات منخفضة لاستهلاك الموارد في وحدة الإنتاج. هذا علاوة على اكتشاف موارد جديدة ذات المعرفة العالية (السبائك، الخزفيات...).

وعلى الجانب الدولي يمكن ملاحظة التغيرات الجوهرية، وأبرزها أن منتجات صناعة المعلوماتية (علاوة على حركة رأس المال) أصبحت تمثل مكانة متقدمة في التجارة الدولية<sup>(١٣)</sup>، والمنافسة الدولية تجري في الواقع حول الخبرة الإنتاجية وخبرة الدخول في الأسواق. وقد رافق ذلك تدويل العلم والتكنولوجيا في إطار المنافسة الدولية، حيث يأخذ

(١٣) يلاحظ أن أكبر شركتين عابرة للقومية، فودافون (Vodafone) التي بلغت قيمة أصولها الإجمالية نحو ٢٢٢,٢ مليار دولار/عام ٢٠٠٠، وجنرال إلكتريك (General Electric) التي بلغت قيمة أصولها ٤٣٧ مليار دولار/عام ٢٠٠٠، تقع اهتماماتهما الأساسية في مجالي الاتصالات والإلكترونيات، وكلتاهما تقع في إطار الاهتمام المعلوماتي. انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [الأنكاد]. تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢ (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، ص ٣.

تقسيم العمل الدولي أشكالاً جديدة هي التبادل العلمي والتكنولوجي، رغم وجود قدر من التعاون وتبادل الخبرات في الإنتاج العلمي.

في المقابل، تحدث المعلوماتية تغيرات ثقافية عالمية واضحة. إذ صار تدفق المعلومات يشكل تهديداً عميقاً لاستمرار بنى القوى الثقافية – الاجتماعية القومية التقليدية. فلم تعد الحدود السياسية حاجزاً يمكن تلمسه لمواجهة تحديات ثورة المعلوماتية. فالمعلوماتية يعاد نشرها على مختلف الثقافات، فهذا أرثر س. كلارك، يقول: «لم تحترم أمواج الراديو الحدود أبداً. ومن ارتفاع ٣٦ ألف كيلومتر لا تظهر الحدود الوطنية واضحة بصورة خاصة. وسيكون الغد عالماً مفتوحاً»<sup>(١٤)</sup>.

ومعنى التغيير الاجتماعي هو تفكك الأنساق الاجتماعية والثقافية في البناء القومي التقليدي، بتحول مكانة المكونات الداخلية أو زوالها وتحول الظروف الخارجية المحيطة. وبشكل عام، يمكن للمعلوماتية إعادة تشكيل ملامح المجتمع الذي تعمل فيه. فيلاحظ أن ازدياد الحاجة إلى العمالة ذات المعرفة العالية سيزيح من سوق العمل أعداداً هائلة من العمالة غير الكفوءة. كما ستقل فرص بقاء الأفكار الشمولية والأحكام المطلقة في تصريف السياسات، ويزداد الضغط نحو قبول المشاركة أو توسيعها... ما دام أفراد المجتمع سيجدون أن هناك معلومات متعددة المصادر، متعددة المراجع، لا يمكن إهمالها لمصلحة التبني المستमित لفكرة واحدة؛ قد تكون صائبة، وقد تكون خاطئة.

الأكثر من ذلك هو أن المعلوماتية تنذر بحدوث تحول اجتماعي – عالمي عميق. فأيفان لورد يذهب إلى القول: «إن تقلص المسافات... ولد رؤية سياسية جديدة تتجاوز الرؤية القومية. فالجميع يعلمون أنهم يعيشون على كوكب صغير مازال ينكمش بصورة مستمرة، لم تعد مسؤولياتهم، ولا اهتماماتهم محددة وفقاً لخطوط رسمت بشكل عشوائي عبر العالم (حدود سياسية)، فعلى كوكب صغير جداً لم يعد لهم من خيار إلا أن يكونوا مواطني العالم كله»<sup>(١٥)</sup>.

يلاحظ مما تقدم أنه بقدر ما غيرت المعلوماتية البيئة الداخلية للسياسات الخارجية، فهي قد غيرت كذلك البيئة السياسية الدولية، ومن ثم سيكون لزاماً على علاقات القوى (محور السياسات الخارجية) أن تتكيف وتتواءم مع هذه التغيرات – ما دامت السياسات الخارجية تقوم في أحد وجوهاها على الاستجابة المتواصلة لبيئتها المحيطة.

في السياسة الدولية، هناك حيز (أطراف، علاقات، بنى، عمليات...) محددة للتفاعل السياسي، بمعنى وجود أبعاد ومستويات وطبيعة عامة للتفاعلات الدولية المختلفة. والحيز هذا موجود في عصر المعلوماتية أيضاً، وفيه تتم زيادة نسبة التفاعلات بين مكوناته. فالمعلوماتية (متغير) تقوم بتنشيط (غير اعتيادي لوضع) بعض تلك المكونات، وتخفض آثار

(١٤) نقلاً عن: ولتر ب. ريستون، أفول السيادة: كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة سمير عزت نصار وجورج خوري (عمان: دار النسر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٤٩.

(١٥) نقلاً عن: نايف علي عبيد، «القرية الكونية: واقع أم خيال؟»، المستقبل العربي، السنة ٢٣، العدد ٢٦٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ١٣٥.

أخرى. وتبقى ثالثة ساكنة نسبياً. وهنا، تزداد نسبة التغيير وبتجاهات يصعب التحكم بها أو رصدها<sup>(١٦)</sup>. ومن ثم، وعلى ضوء درجة التعاطي مع هذا التغيير، ستضاف سياسات إلى دائرة الفاعلية (المقيمة) وفقاً لدرجة استجابتها للتحويلات في البيئة المحيطة بها، وستخرج أخرى من دائرة الفاعلية، إذا ما بقيت في إطارها التقليدي غير المستجيب للتغييرات المستمرة.

ويمكن تفسير ذلك عبر مدخل آخر، فللمعلومات دورة تبدأ من لحظة استخراجها أو إنتاجها، وتنتهي لحظة الاستفادة من النتائج المعطاة. وإذا ما نظرنا إلى نسبة مشاركة الدول في هذه الدورة، أو في مفاصلها الأساسية على الأقل، سنجد تبايناً واضحاً. ولعل أهم صوره هي نسبة المشاركة في السوق الخدمي المعلوماتي، وفي تكنولوجيا المعلومات الدولية... فالاستثمارات الضخمة التي تتطلبها هذه السوق والتكنولوجيا تجعل العديد من الدول خارج القدرة على التنافس، وبالتالي خارج القدرة على إدارة التغيير أو على الأقل محاكاته. ولما كانت الفاعلية تتجسد في الطرف القادر على مواكبة وملاءمة سياساته مع ظروف البيئة الناشئة، لذلك تكون السياسات الخارجية غير المستجيبة لهذا التغيير قليلة الفاعلية.

إذا ما نظرنا إلى طبيعة القوة الراهنة سنجد أن الدول تتباين في امتلاكها لموارد القوة وعناصرها. كما أنها تتباين في قدرة الحصول على النتائج التي تريدها جراء تباين توافرها/عدم توافرها على تلك الموارد؛ إذ يذهب د. وليد عبد الحي إلى أن ملامح المفهوم الجديد للقوة يقوم على الآتي<sup>(١٧)</sup>:

– إن قياس القوة لا يتم عبر مقارنتها بما يملك الآخرون، بل بما يترتب على امتلاك هذه القوة من نتائج،

– في السابق كانت السلطة السياسية الوطنية تتحكم بكافة متغيرات القوة، واليوم هناك عوامل داخلية (مثل الأحزاب، الرأي العام..)، وخارجية (المنظمات الدولية، الرأي العام العالمي..) يمكن أن تشكل قوة ضاغطة في تقرير اللجوء إلى القوة بشكل قسري،

– إن الاعتمادية المتبادلة بين الدول أدت إلى الترابط بينها لدرجة أن أصبحت مقوماً من مقومات القوة،

– إن العنصر الرئيسي في بناء القوة قد انتقل من كون الملكية معيار القوة إلى كون المعرفة هي معيار أساسي للقوة. وهذا يفيد ارتقاء العلم، وتطور مفاهيم استراتيجية، والتقدم الاستخباراتي في الجانبين الاقتصادي والتقني، وتطور نظم الاتصالات<sup>(١٨)</sup>.

(١٦) روبرت أ. كيوهين وجوزيف سي. ناي، «القوة والاعتمادية المتبادلة في عصر المعلومات»، شؤون الأوساط، السنة ١٠، العدد ٩٨ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)، ص ٧٤ – ٧٧.

(١٧) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤)، ص ٣٥ – ٣٨.

(١٨) يمكن إضافة ملمح آخر ومفاده عدم امتلاك أي قوة لعناصر القوة الشمولية وبشكل كامل، فالنظام الدولي لا يعيش مرحلة القطبية الأحادية (التي تفيد بأن السلطة تتركز فقط في قطب واحد، بمعنى أن =

وهنا، المعلوماتية عنصر قوة أيضاً، فهي تساهم وتهيء الأسباب لخفض التكاليف، وتساهم في عمليات الإحلال والاستبدال بين الموارد الأولية، وعناصر الطاقة، وتزيد من نفاذية الأسواق الدولية، وتضمن الوصول إلى حافات العلم المادي... ولما كان (على قدر) امتلاك عناصر القوة يفيد الاقتراب من الهرمية الدولية، عطفاً على ذلك، تصير المعلوماتية ثورة على الهرمية الدولية (أي ثورة على مكوناتها وعلاقاتها). وبذلك تصبح الهرمية أكثر نفاذية نسبياً لمن يقدر الحصول على السبق المعرفي فيها، الشفاف أصلاً.

كما نصل إلى نتيجة أن أساليب تصريف علاقات القوة التقليدية من قبيل الإرغام والردع والإقناع باتت تقتضي إعادة ترتيب استخداماتها بدرجات متباينة، لأن البيئة المعلوماتية لم تعد تتيح ذات المرونة في الاستخدام السابق لها. فالإرغام بشكله القسري صار غير مقبول، إذ لا تتحملة الاعتبارات الأخلاقية العالمية التي تسعى الدول بمختلف ألوانها لإظهار الاحترام لها. أما الردع، فصار يجد مسالك جديدة لتصريف علاقاته، فلم يعد يعني توفير وسائل منع الآخر من القيام بفعل ما، بل صار يعني، من دون إنكار الأسلوب السابق كلياً، فتاعة الآخر بعدم جدوى القيام بفعل ما تكون نتائج تنفيذه غير مرغوب فيها.

## الاستخدامات الجديدة لعلاقات القوى

لنقترب أكثر من بيان علاقة المعلوماتية بالقوة. إذا نظرنا إلى عناصر القوة وعلاقاتها فماذا نجد؟ إن عناصر القوة، من دون توظيف، هي مكونات جامدة. وفي هذا تتدخل الاستراتيجية باعتبارها خطة واعية هادفة إلى إعادة استثمار تلك المكونات وفقاً لغايات سياسية محددة، وهذا شيء بديهي. وهنا تؤدي المعلوماتية أدواراً مؤثرة في صياغة الاستراتيجية، وتنفيذها. فالاستراتيجية تقوم على معرفة الذات والآخر، علاوة على امتلاك الإرادة لإنجاز أهداف محددة. وهذه، باستثناء الإرادة، مقومة معلوماتياً.

لقد صارت الحقائق أعلاه (تغير عناصر القوة وعلاقاتها) تفرض استخدامات جديدة لعلاقات القوى بين الدول، سواء في البنية أو الوظيفة أو الأساليب المستخدمة.

## استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في البنية

أ. تدعيم الصداقة. إن القدرة على التأثير في سياسات القوة ستكون للدولة التي تمتلك القوة التكنولوجية القائمة على نظام معلومات متطور يعتمد على التقدم في عالم البرامج والحاسبات الإلكترونية<sup>(١٩)</sup>. كما أن إظهار المطالب سيحتاج إلى قدرة على توظيف المعلومات المتاحة. وهنا، ستكون الصداقة مطلوبة، ولا مجال لما دون ذلك ما دامت المعلومات ظاهرة أمام المعاينة (لجميع) تحت مسوغات متباينة،

= هناك هرمية تسلسلية، فالسائد هو الفوضوية، بقدر ما يعيش الهيمنة، جراء الفجوات بين عناصر القوة العسكرية وبين الأطراف الرئيسية. انظر: برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد ١١ أيلول، ترجمة وتحقيق عماد فوزي شعيب (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٤)، ص ٩. (١٩) انظر: عوض، «سيادة المعلومات»، ص ٢٦٤.

ب. **زوال المطلق.** وهو ما يرتبط بالنقطة أعلاه، إذ سيهيئ انتقال المعلومات وتبادلها بشكل مكثف سقوط النظرة الأيديولوجية المحددة للتاريخ، التي قد يفرضها نظام سياسي ما. وهنا، لا مجال لمنع أو حذف حقائق تاريخية ما (الانتقائية) تتعارض مع نظرة ذلك النظام وتفسيره للحوادث التاريخية.

كما أنه لا يوجد ثبات في توزيعات القوة، فاحتمالات تغيير الهرمية الدولية شيء قائم أكثر من ذي قبل بفعل تأثير ثورة المعلوماتية، كما بينا سابقاً. كما أن اللجوء التام إلى علاقات القسر شيء غير ممكن، وبدرجة أدنى، مكلف بشكل غير مقبول.

علاوة على ذلك، إن القدرة على التأثير في هذا العصر لن تكون مركزة في رقعة جغرافية محددة، بل هي منتشرة في مختلف أنحاء العالم، وبدرجات متباينة. وصورها عديدة ليس أقلها الحرب التجسسية، ومضمونها سيطرة أجهزة مخابراتية على اتصالات عالمية أو حلقات متقدمة منها، عبر وكلاء أو أقمار اصطناعية أو بنوك معلومات... وكلها تهدف إلى توفير نظام معلومات متكامل عن السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين وكل رجال المجتمع، وبالشكل الذي يكشف أكبر مقدار ممكن من دول العالم أمامها.

كما أن الشكل الهرمي لسلسلة القيادة السياسية، المبنية على مركزية القرار، سيصبح غير مجد، وهناك حاجة إلى اللامركزية في القرار لمجاراة سرعة انتقال المعلومات<sup>(٢٠)</sup>.

## استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في الوظيفة (الغاية)

أ. **تدعيم التأثير.** كان الخطاب السياسي (التبرير) واحداً من مشاغل تصريف علاقات القوة (القسر، الردع). وفي عصر المعلوماتية (تبرير)، صار اللجوء إلى القوة، أكثر من ذلك، يركز على مسائل جديدة ألا وهي التأثير ذاته، والتدخل لأغراض إنسانية مثال على ذلك، وصداه نجده في تعليية العديد من الدول والتنظيمات الدولية للاعتبارات الأخلاقية والقانونية في التعاملات الدولية. فالخطاب المعاصر يركز على نجاعة ذلك التدخل بوصفه حقيقة باتت قائمة، ومن خلاله إظهار التأثير، هذا من جانب، ومن جانب آخر، لا يتأتى النجاح في التأثير في عصر المعلوماتية عن طريق السيطرة على الآخر، إنما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل، وأهم ما في ذلك تدمير قدرته على تحليل المعلومات<sup>(٢١)</sup>، بمعنى أنه يكفي غالباً لإيقاع التأثير أن يتم النجاح بإحداث الخلل في هياكل القيادة السياسية لدى الطرف الآخر، ووسائل اتصالها ومؤسساتها الفكرية.

ب. **توسع الخيارات.** صارت المعلوماتية تمد المتخصصين بالسياسة الدولية بخيارات عديدة، ليست خيارات أيديولوجية، في أغلبها، ولا توقعهم في فخ الخيار الوحيد (إما تعاون

(٢٠) انظر: مراد إبراهيم الدسوقي، «حرب المعلومات: أثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات في

الحرب المعلوماتية»، السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٨١.

(٢١) كريم حجاج، «حرب المعلومات وتطور المذهب العسكري الأمريكي»، السياسة الدولية، السنة ٣٢،

العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ١٣٢ - ١٣٣.

وإما صراع)، فهناك مثلاً صراع مصالح، اختلاف رؤى... يمكن أن تحل محل الرؤية الضيقة لتصريف السياسة، ولا تدفع إلى تطور العلاقات بشكل غير مرغوب فيه: إما تعاون وإما صراع. وهذا التوسع هو أحد عناصر نجاعة تلك السياسة.

## استخدامات علاقات القوى الدولية، التغير في الأساليب

أ. تسويق الحجة. قد تلجأ الدول إلى تصريف علاقاتها الخارجية تحت شعارات عريضة وتفسيرات مبسطة.. وقد أخذ هذا الأمر يتعرض للتغيير، حيث تسقط التعابير غير المدعومة بالوثائق والأرقام، وتلك المقدمة بشكل غير مقنع. فالخيارات السياسية الخارجية تعرض، وكل منها قابل للتفنيد بوثائق وحقائق أخرى خلاف تلك التي أعطته مبرراته، وبقاء أي منها رهن بقوة الحجة والمقدرة على الإقناع،

ب. البحث عن (كافة) وسائل زيادة التأثير. من الحقائق المسلم بها أن أية دولة، مهما كان حجمها، قادرة على التأثير في مجال/مجالات التفاعل السياسي الدولي، بدرجة أو أخرى. ويزداد وزن المعلوماتية (التعاملات الرقمية، التبادلات المعرفية، التدفقات الإعلامية...) بوصفها مجالاً من المجالات التي يتم اختيارها في تصريف علاقات القوة. فمن خلالها تطرح الدول أهدافها ونظرتها للعلاقات الدولية، وقد تلجأ إلى تعزيز فرصها في حسم القضايا موضع الخلاف – قبل استخدام عناصر القوة المادية – بواسطة تصريف معلومات محددة عن علاقات القوى غير المتكافئة... وفي هذا الصدد يقول نيل مونرو، عضو هيئة التحرير مجلة *Defense News* الأمريكية «إذا كان لديك في الماضي ٥٠٠٠ دبابة، وليس لدى عدوك سوى ١٠٠٠ دبابة، يكون تفوقك عليه بنسبة ١:٥ في عصر المعلوماتية يمكن أن يكون التفوق ١:١٠٠، أو أن تعاد المسألة حول كل شيء، فهذا يتوقف على طرق تصريف المعلومات والتعامل معها.. ولحماية نقاط القوة في وجه الطرف الخصم وعلى أساليب الحصول عليها»<sup>(٢٢)</sup>.

ج. العقلنة. بمعنى تناسب الأداة المستخدمة مع الغاية، ومع الطرف التاريخي والموضوعي. فليست العبرة في تركيز كافة عناصر القوة السياسية لمصلحة دعم مجهود عسكري، فإمكانية هكذا خيار باتت غير قابلة للبقاء. كما أن في الإمكان تحقيق غاية محددة بواسطة أكثر من أداة واحدة ليست عسكرية بالضرورة، وإن كانت لا تستبعد اللجوء إليها.. وهذا ما استوعبته القوى الكبرى التي صارت تتبنى التعاون بوصفه أنسب مجالاً للتأثير في الغير، في الوقت الذي استمرت في تطوير قدراتها العسكرية.

د. نشدان التأثير النفسي وليس التدمير المادي. ستدفع الضرورة إلى تطوير أشكال جديدة من العلاقات قائمة على التركيز على قوة الخطاب السياسي العقلاني، وستقل فرص بقاء أو حتى ظهور السياسة غير القائمة على حقيقة أنها الخيار الأكثر فاعلية وإقناعاً – والأقل تكلفة. وفيه تهدف الأطراف الفاعلة لا إلى تدمير خصومها مادياً، فهذا

(٢٢) نقلاً عن: ألفين توفلر وهايدي توفلر، الحرب والحرب المضادة: الحفاظ على الحياة في القرن المقبل، تعريب صلاح عبد الله ([سرت]: الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩٥)، ص ٣٦٣.

عمل شاق وغير مرغوب فيه، إنما يمكن تحقيق الغايات بواسطة التأثير في نفسية الخصم، لتدفعه إلى القبول بتلك الغايات.

## خامساً: القوة في الفكر السياسي الدولي الراهن - نحو فاعلية سياسية خارجية

لم نرجح فكرة صراع الحضارات، بمعنى سيادة فرض أن «من تكون وكيف تكون ستغلب على العلاقات الدولية». فالعلاقات، وبضمنها الحروب، لم ترتبط بالاختلافات الحضارية بقدر ما كانت تلك الاختلافات تدور في وسط بحر العلاقات الدولية المادية. تتزامن مع ذلك حقيقة أنه ليس بمقدور أي قوة منفردة أن تقود حركة التاريخ، بشكل دائم، إلى المجرى الذي تريده. فهي قادرة، في العموم، على التأثير فيه لا قيادته بشكل مطلق.

والأكثر مما تقدم هو أن على أي ظاهرة أو نسق (وبضمنه السياسات الخارجية) أن يواكب عصره. فسياسات القسر سادت في فترة لم يكن نافعا معها استخدام الأساليب الأخرى. والسياسات الاقتصادية ظهرت عندما تصاعدت تكاليف المواجهات المسلحة، وبرزت في المقابل منافع التعاون. والسياسات غير القسرية تعاضمت أهميتها ما دامت عوائدها مجدية في الحياة الدولية. لذلك استلزم تقييم وضع القوة في السياسات الخارجية الإشارة إلى تعريف البيئتين الداخلية والخارجية لعلاقات القوة ذاتها. كما أن بيان إمكانية الفاعلية (غاية السياسة الخارجية) يستلزم تعريفاً دائماً لهاتين البيئتين. فالسياسات بقدر ما تعبر كل واحدة منها عن خصوصية حضارية مميزة، فإنها لا تستطيع نفي كونها استجابة لمقتضيات البيئة الدولية؛ علاوة على خضوعها لمطالب الداخل، وشرائطه.

في ما يتعلق بالبيئة الدولية، يرتبط بتفهمها النظر إلى كم ونوع المعلومات المتدفقة ومصادرها - على فرض أن القدرة على تحليلها متوفرة داخل الدول بشكل أو آخر. لذلك، يلاحظ أن معظم الدول صارت تتجه إلى إظهار توافقات مرحلية في علاقاتها، عبر خفض مكانة التفاعلات الصراعية، ما دامت غير مبررة غالباً ومكلفة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ما يميز التفاعلات الدولية الراهن هو الدور البارز لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتأثيرها المباشر في حياة الشعوب. إذ صارت تعطي صاحبها هوية في ضوء المكانة التي يستحوذ عليها في هذا «السوق»، بمعنى أنه لما كانت المعلوماتية عنصر قوة فامتلاكها يساهم، في جانب مهم، في التأسيس لمركز الدولة في الهرمية الدولية.

الأكثر من ذلك هو أنها باتت تهيئ مسالك جديدة (مبررة) لممارسة التأثير بصورة لم تكن مقبولة من قبل، كالتدخل لتعزيز عمليات التحول نحو الديمقراطية الغربية، أو لوقف عمليات تطهير معينة.

أما البيئة الداخلية لفعل علاقات القوة، فيلاحظ أن «الفرد» قد ارتبط عبر شبكة واسعة بمنظومات فكرية وعمليات تقع في أحيان عديدة خارج حدود دولته، بل صار لا يرغب ولا يشجع على خوض تفاعلات صراعية مع طرف ثان قد تكون مصالحه واقعة في تطوير العلاقات معه. بل إن نظام الشرعية الداخلية الراهن بات يعاد طرحه أمام طاولة النقاش

الدائم، فهو ليس مسلمة لشخص أو لفئة معينة بقدر ما هو ترتيب إداري يستمر إذا ما راعى تقانات وتعاملات محدودة، ووصل في إنجازه إلى مستويات محددة. ويرجع ذلك إلى توافر المعلومات المتعددة المراجع، والمتباينة عن أنماط السياسات القابلة للتنفيذ، وعن نسب الإنجاز أو التقصير، ووجود الجماعات ذات المعرفة العالية التي تبحث عن الحجة في تسيير شؤون الحياة والسياسة، بل وتدعو أحياناً إلى توحيد معايير اختيار الأنظمة السياسية مع المستويات العالمية.

في إطار هذه البيئة، صارت الأنظمة السياسية المختلفة تجد ضرورة في إجراء تكييفات وتعديلات على سياستها الخارجية، كما هو الحال مع سياساتها الداخلية بالقدر الذي تتوافق فيه، أو تتكيف مع البيئة الراهنة. وعطفاً على ذلك، وفي سبيل ضمان ذلك التناسق والتوافق، على السياسات الخارجية أن تراعي تأدية أربع وظائف أساسية: امتلاك المعلومات ومعالجتها وتوزيعها وحمايتها، ما دام هناك علاقات ارتباط بين المعلوماتية و(صنع) السياسات وتنفيذها. وعلى ضوء نتائج هذه الوظائف تكون السياسات ناجعة أو دون ذلك. بمعنى آخر، يؤدي التقصير في إحدى هذه الوظائف إلى خطأ في تشخيص البيئة السياسية، وقد يقود إلى خطأ في التعامل معها.

وعلاوة على ما تقدم، ولما كانت المعلومات قد أثرت على طرق تصريف علاقات القوة، كما بينا، فإن على السياسات الخارجية إذاً الاستجابة لحقائق علاقات القوة تلك، حتى تحافظ على فاعلية تلك السياسات في توفير بيئة خارجية ملائمة.

ويلاحظ أن في عصر المعلوماتية صارت السياسات الخارجية تجد الآتي:

أ. **البحث عن التأثير.** لقد كانت السياسات تعتمد إلى ممارسة التأثير الهادف في أفعال الغير عبر الإقناع والردع والارغام، بناءً على توافر المقدرة على التأثير. ويكاد الوضع اليوم لا يختلف كثيراً عن سابقه، فالسياسات صارت تعتمد إلى استحضار ذلك التأثير بقصد تحقيق غايات محددة. وتتجلى جوانب الاختلافات في التركيز على تفاعلات الإقناع ما دامت التفاعلات القسرية مكلفة، وتستنزف قدرات من يخوض تفاعلاته كافة بها. وفي التفاعلات غير القسرية تعيد الدول ترتيب بيئتها على نحو متواصل، بواسطة إقامة التكتلات الاقتصادية وتطوير العلاقات الثنائية... حتى تضمن مساندة التحول في علاقات القوة، وبما يضمن الحصول (الدائم) على عوائد مضافة أو تجنب تكاليف غير مرغوب فيها،

ب. **السبق المعلوماتي قوة محايدة.** فهو ليس ذا جنسية محددة، ويمكن لأية دولة، إذا ما امتلكت عناصر التقنيات المعلوماتية أو القدرة على إدارتها، أن تلج هذا المدخل، أي امتلاك عناصر القوة المعلوماتية. وفي ضوء التوجه العالمي نحو إكمال متطلبات شبكة معلومات متقدمة يتم التساؤل، هل يمكن لدولة، أو فرد - تقني، على مسافات ما، سواء بعدت أو قربت، أن تتدخل/ يتدخل بالمعطيات المعلوماتية لحواشيب مؤسسات حكومية في دولة ما؟ إن هذا قد يوقع ضرراً أكبر مما تسببه قبلة ما، فهي قادرة على وقف تعاملات وتحويلات مالية وسوق الأسهم والسندات... أو حتى نظام تبادلات معلومات دفاعية... وامتلاك تلك المقدرة لا يتوقف على عوامل أيديولوجية بقدر ما يعتمد على جوانب تقنية بحتة،

ج. **المعلومات غير متكافئة القيمة.** فهي تتوقف على كيفية إدارتها وتحليلها، وعلى كفايتها ودقتها. وهذا ما ينهي التلقائية في علاقة القوة بالسياسات الخارجية، بمعنى أن المعادلة (عناصر قوة معينة تؤدي إلى فاعلية سياسية خارجية محددة) باتت عرضة لشك دائم، حيث تصير السياسات الخارجية أمام واقع قابل للتشكل وفقاً لأساق غير مقننة تعتمد، ضمن ما تعتمد عليه المعلوماتية، العنصر الشفاف في علاقات القوة، والركيزة الأساسية في هذه العلاقة هي القدرة على التعامل مع متغير المعلوماتية،

د. **ويرتبط بالنقطة أعلاه تلاشي المطلق، وتلاشي الثوابت.** فالتسليم هو أنه لا وجود لمسلمات مطلقة في علاقات القوى، فالغايات قد لا تتحقق بشكل كلي، بمعنى أن السياسات الخارجية ربما تضطر إلى تحقيق الغايات بحدودها الدنيا، أو العمل على تقليل السلبيات. كما أن عناصر القوة مرنة الاستخدام، إلا أن هذا لا ينفي أن على الرغم من وجود عناصر قوة معرفة، ربما تكون معطلة عملياً لأسباب خارجة عن الإرادة، وهكذا دواليك.

وفي السياق ذاته، يلاحظ أن الاعتمادية والترابط الحاصل بفعل وسائل الاتصال جعلاً عملية صنع السياسة المستقلة عملية شبه مستحيلة. كما صارت تظهر مسألة القدرة على التأثير في الأطراف والقضايا أكثر منه السيطرة عليها، فالسيطرة غير ممكنة. والتقانة الراهنة تجعل القدرة على الإيذاء بالضد موجودة لدى كافة الأطراف؛ بدرجات متباينة. وإمكانات الحماية عنها غير منيعة. كما أن يسر التدفقات والتعاملات يتيح تأثيراً أقوى في بعض الأحيان من اللجوء للقسر، وذلك عبر خفض تكاليف تحقيق الغايات، وبيان أو معاينة سلبيات الأضرار الناجمة عن اللجوء للقسر بمقارنتها بديمومة تلك التدفقات والتعاملات اليسيرة أو السلمية.

**ختاماً،** علينا أن نتذكر أن ما من طرف ضعيف نجح في الضغط على طرف قوي إلا إذا رافقته حقائق تسند مصالح الطرف القوي. فالعالم يرتب نفسه على أساس حقائق علاقات القوة وليس وفقاً لمقتضيات أخلاقية أو قانونية. وما أسباب عجز الدول النامية عن إتيان الفاعلية إلا لكونها قد أسندت سياساتها على ثلاثة مكونات: ادعاؤها امتلاك حقوق بدلاً من تأكيد تلك الحقوق أو العمل على استعادتها، وطلبها الدائم من آخرين التدخل لمصلحتها، وأخيراً قبولها مبدأ التنازل عن حقوقها كأساس في سياساتها. لا خلاف على هذه المقدمة، لكن الخلاف يقع على مكونات القوة التي تعطي للدولة مكانة في سلم القوى الدولية، وإذا كان الأمس القريب قد أعطى الموارد المادية، وضمها القوتان الاقتصادية والعسكرية، مكانة في تقرير مكانة الدول على سلم الهرمية الدولية، فإن عالم اليوم ابتداءً، وعالم الغد كما يتوقع له، سوف يعطي المكان المعرفي وركيزته المعلوماتية المكانة للدول في الهرمية الدولية.

لقد كشفت المعلوماتية ساحة الموقف الدولي أمام الدول، وبدرجات متباينة. فعلاقات القوى، والفرص والقيود في الحركة الدولية، كيفية بناء المستقبل... تستطيع الدول تصورها وتمثيلها أمام المعاينة، ومن ثم، تستطيع أن تضع سياسات فاعلة على ضوء ما تملكه من إمكانيات، وعلى ضوء غاياتها الرشيدة المتناسقة مع تلك الإمكانيات ■